نحو تطوير رأس المال الفكري و توجيهه لتنويع القاعدة الاقتصادية بالجزائر

الأستاذ: عبد الكريم قندوز

الأستاذ: رضوان إنساعد

جامعة الشلف الجزائر

مستخلص الدراسة

لا شك أن رأس المال الحقيقي الذي تمتلكه المنظمات و الدول هو رأس المال الفكري (Intellectual Capital)، بل إن القوة الحقيقية و قيمتها بين الدول أصبحت في الوقت الحالي ترتكز على ما تملكه من رأس المال الفكري. و على الرغم من إدراكنا بصعوبة قياس عائد رأس المال الفكري سواء على المستوى الجزئي (المنظمة) و كذا على المستوى الكلي (الدولة)، رغم المحاولات المتعددة، فإننا ندرك أهميته كعنصر و عامل أساسي من أجل تنمية حقيقية:اجتماعية و اقتصادية و بيئية.

هذا بشكل عام، فإذا نقلنا الأمر إلى الواقع، فإننا سنجد أن المصدر الأساس لرأس المال الفكري هو المورد البشري.

و هذا البحث هو محاولة لوضع مقترحات أسس من أجل تطوير رأس المال البشري (و قبل ذلك و معه و بعده المورد البشري) في الجزائر و من ثم توجيهه لتنويع القاعدة الاقتصادية، خاصة مع علمنا أن الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي يعتمد بشكل تام على النفط.

Abstract

There is no doubt that the real capital owned by organizations and States is the "Intellectual Capital". It is the real strength and value of the States and had become for the time being based on their possession of intellectual capital.

Although the difficulty of measuring the return of the intellectual capital, both at the micro level (Organization), as well as at the macro level (State), despite multiple attempts, we are aware of its importance, as an essential factor for genuine sustainable development : social, economic and environmental.

This is from the theoretical view. In practice (and reality) , we will find that the source foundation for intellectual capital is the human resource

This research is an attempt to develop proposals foundations for the development of human capital in Algeria and then directed it to diversify the economic base, keeping in mind that the Algerian economy depends fully on oil

تقديم:

موضوع رأس المال الفكري، باعتباره أحد الموضوعات الرئيسية للموارد البشرية الذي يركز على فئة معينة من الأشخاص العاملين الذين يمتلكون معارف ومهارات خاصة، يمثل اليوم موضوعاً حياً بالنسبة للباحثين والممارسين على حد سواء.[1]

أهمية البحث:

تكمن أهمية العمل على تطوير و تنمية رأس المال الفكري في عدة جوانب، و هي تأخذ عدة أبعاد، نوردها فيما يلي:

أولاً: أننا مقبلون على مناخ اقتصادي جديد يظهر تأثيره في انفتاح الأسواق وتدفق المنتجات ورؤوس الأموال المادية والبشرية والفكرية، حيث تواجه و ستواجه شركاتنا

الوطنية منافسين يثمنون كثيراً المعرفة ويحترفون إدارتها، سيواجهونا هم بالمعلومات وسنواجههم نحن في ظل توجهاتنا الحالية بالتحركات العشوائية وبسياسات ردود الأفعال العقيمة.

سيبادرون هم بالتجديد ونبادر نحن بالتقليد، سيتخذون قراراتهم بناء على معلومات دقيقة وسنتخذ نحن قراراتنا بأسلوب التجربة والخطأ، سيمتلكون درجة مرتفعة من المرونة والبدائل غير المحدود نتيجة للمعرفة الشاملة وسيتسم أداؤنا نحن بالجمود وافتقاد القدرة على التغيير الفعال.

سيرون الأسواق وكأنها أمواج من الفرص التسويقية المتلاحقة وسنراها نحن مثل سم الخياط. بالطبع النتائج ستكون وخيمة للغاية وهو سيناريو نتمنى عدم حدوثه وتفاديه قبل فوات الأوان.

ثانياً: تطور المفاهيم السياسية المتصلة ببناء الدولة ودورها، فأصبحت المفاهيم الحديثة تعطي أهمية لعنصرين من عناصر القوة الشاملة للدولة وهما: الموارد البشرية وما يتصل بها من ضرورة تحويل البشر من مجرد كونهم مستهلكين واعتبارهم عالة وعبئا على موارد المجتمع, إلى كونهم منتجين ذوي فعالية تفوق أي تصور في العقود الماضية ويرتبط بالبشر التطور التكنولوجي أو بالأحرى تطور المعرفة العلمية, فتقدم البشر ورقيهم يتصل اتصالا وثيقا بتقدم المعرفة العلمية, ومن ثم يتغير الإنسان بتغير مفاهيمه ونظرته للكون المحيط به من كونه حقيقة قدرية محتومة ومفروضة عليه إلى كونه مجالا رحبا وخصبا للبحث الدقيق والتأمل العميق في أسرار الكون وكيفية تسخيرها لمصلحة الإنسان. فالجبال والأنهار والبحار والصحارى والوديان يمكن أن تكون عقبة وفاصلا, شأنها شأن السحاب والأمطار والرياح يمكن أن تكون مشكلة مدمرة أو أن تكون حلا لمشكلة شائكة مثل مشكلة المياه أو الطاقة, كما يمكن أن تتحول إلى قوة منتجة, في عصر يرتكز على مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة.

ثالثاً: تطور القيم والمثل الإنسانية. فقد يتبادر إلى الذهن, لأول وهلة, أن القيم والمثل ثابتة, وهذا جزء من الحقيقة بلا شك, ولكن إلقاء نظرة على مسيرة الإنسانية عبر العصور تظهر أن القيم اعتراها الكثير من التغير سواء في دلالاتها أو في وسائل التعبير عنها أو في طرق التعامل معها, حيث تراجعت أولويات قيم معينة وتقدمت عليها قيم أخرى. ولعل من النماذج في هذا الصدد النظرة لمفهوم الحرية كقيمة, فلم تعد هي قيمة مطلقة وإنما ترتبط بتفاعل الفرد مع المجتمع وبدوره في هذا المجتمع على الأصعدة المختلفة

منها الوطني والإقليمي والدولي. كذلك الشأن بالنسبة للمثل والقيم السياسية المرتبطة بالسيادة المطلقة للدولة, كما عرفها القانون الدولي التقليدي, فقد أصبح الحديث الآن عن السيادة النسبية، وعن تآكل السيادة, وعن أن إحدى ركائز مفهوم سيادة الدولة هو الحكم الصالح أو الراشد (Good Governance) وهو الذي يقوم على احترام وضع المواطن كفرد وإنسان، وأدخلت مواثيق حقوق الإنسان مفاهيم جديدة في هذا الصدد, أعطت للإنسان الفرد دورا في القانون الدولي, وفي العلاقات الدولية

مكانة رأس المال الفكري ضمن اقتصاد المعرفة:

يمثّل اقتصاد المعرفة اتجاهًا حديثًا في الرؤية الاقتصادية العالمية، ينظر إلى المعرفة بوصفها محرك العملية الإنتاجية، والسلعة الرئيسية فيها، إذ يرى أنها تلعب دورًا رئيسيًا في خلق الثروة غير المعتمدة على رأس المال التقليدي، ولا على الموادّ الخام، أو العمال، إنما تعتمد كليًا على رأس المال الفكري، ومقدار المعلومات المتوفرة لدى جهة ما (شركة، أو دولة، .. إلخ)، وكيفية تحويل هذه المعلومات إلى معرفة، ثم كيفية توظيف المعرفة للإفادة منها بما يخدم البعد الإنتاجي.[2]

وبظهور اقتصاد المعرفة في عالم الاقتصاد ظهرت مفاهيم جديدة مصاحبة له، مثل: المعرفة الإنتاجية، ورأس المال الفكري والبشري، وثقافة المعلومات وغيرها. وإذا كان رأس المال الفكري أو البشري يعني المهارات والخبرات التي تمتلكها مجموعة من الكفاءات البشرية، وثقافة المعلومات تعني القيم اللازمة للتعامل مع عصر المعلومات، فإنه ما يزال بحاجة إلى بعض الضبط

ما هو رأس المال الفكري؟

هناك العديد من التعريفات لمصطلح رأس المال الفكري[3]، نذكر فيما يلي أهمها:

تعرف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE 1999) رأس المال الفكر على أنه «القيمة الاقتصادية لفئتين من الأصول غير الملموسة لمنظمة معينة: رأس مال تنظيمي (هيكلي) ورأس مال بشرى.[4]

ويمكن أيضاً فهم رأس المال الفكري في منظمة معينة على أنه الفرق بين القيمة السوقية – كما تعبر عنها قيمة الأسهم في السوق – والقيمة الدفترية لأصول المنظمة[5]

رأس المال الفكري هو المعرفة التي يمكن تحويلها إلى قيمة أو هو مجموعة من الأشخاص الذين يمتلكون المعارف والخبرات والمنجزات التي تمكنهم من الإسهام في أداء المنظمات التي يعملون بها؛ وبالتالي الإسهام في تطور مجتمعاتهم بل والعالم بأسره، وتبعاً لذلك يمكن القول بأن رأس المال الفكري هو:

- جزء من رأس المال البشري للمنظمة. يتكون من مجموعة من العاملين الذين يمتلكون قدرات معرفية و تنظيمية دون غيرهم.
- يرمي إلى إنتاج أفكار جديدة أو تطوير أفكار قديمة.
- يسعى إلى توسيع الحصة السوقية للمنظمة.
- لا يتركز في مستوى إداري معين دون غيره.
- لا يشترط توافر شهادة أكاديمية لمن يتصف به.

إلا أنه يمكن القول بأن هذه المصادر غالباً لا يتم الانتباه إليها بل يتم تجاهلها ومحاربتها في بعض الأحيان.

ففيما يتصل بعدم الانتباه إلى رأس المال الفكري فإنَّ ذلك يعود إلى انشغال المنظمات والمجتمعات بقضية البطالة باعتبارها قضية سياسية واجتماعية واقتصادية تؤثر بواقعها على جميع ممارسات المجتمع. إلى جانب انشغال المنظمات والمجتمعات عن موضوع رأس المال الفكري نجد أن هناك منظمات تقف بالمرصاد لهذه الفئة من المجتمع وذلك من خلال إيجاد ثقافة قائمة على الصراع والمنافسة الهدامة التي لا مكان فيها لمثل هؤلاء المبدعين.

مكونات رأس المال الفكري

يتكون رأس المال الفكري من العناصر التالية:

العنصر الأول: رأس المال البشري (Human Capital) وهي المعرفة المتخصصة المحفوظة في ذهن العامل الفرد والتي لا تملكها المنظمة بل هي مرتبطة بالفرد شخصياً.
العنصر الثاني: الأصول الفكرية (Intellectual Assets) وهي المعرفة المكّوّدة وهي مستقلة عن شخص العامل وتمتلكها المنظمة. و يتكون بدوره من:

- رأس المال التسويقي(Marketing Capital)،

- رأس المال العملياتي(Process Capital)،
- رأس المال التجديدي(Renewal Capital).

الشكل (1): مكونات رأس المال الفكري

المصدر: من إعداد الباحث

أهمية رأس المال الفكري:

الفوائد التي يمكن أن تجنيها أية منظمة أو مجتمع من خلال الاهتمام برأس المال الفكري وذلك لأنه يقود إلى ما يلي:

- زيادة القدرة الإبداعية.
- إبهار وجذب العملاء وتعزيز ولائهم.
- تعزيز التنافس بالوقت من خلال تقديم المزيد من المنتجات الجديدة أو المطورة، وتقليل الفترة بين كل ابتكار والذي يليه.
- خفض التكاليف وإمكان البيع بأسعار تنافسية.

- تحسين الإنتاجية.
- تعزيز القدرة التنافسية.

أن رأس المال الفكري يعتبر من أكثر الموجودات قيمة في القرن الحادي والعشرين؛ لأنه يمثل قوى علمية قادرة على إدخال التعديلات الجوهرية على كل شيء في أعمال منظماتهم، فضلاً عن ابتكاراتهم المتلاحقة.

توظيف نظم قياسه التي أصبحت من أهم المؤشرات التي تعكس تطور الفكر الإداري، فهو يعد من أهم ممارسات المحاسبة الإدارية.

الحاجة إلى إعطاء جهود التنمية البشرية والتدريب مضموناً إستراتيجياً يلبي احتياجات تنمية طاقات الإبداع والتعلم المؤسسي في جانب، وقيمة رأس المال المعرفي للمجتمع ومؤسساته في جانب آخر.[6]

إشكاليتنا المطروحة هي كالأتي:

كيف تستطيع الإدارة الجزائرية في ظل المعطيات السابقة تحويل نظرتها إلى الموارد البشرية (التي هي المصدر الأول لرأس المال الفكري) وتمكينها من المساهمة بدور فاعل في الإبداع والابتكار وتحسين الأداء على مستوى المؤسسات الاقتصادية، بشكل يؤدي إلى تطوير قطاعات الأعمال لتنويع القاعدة الاقتصادية بالجزائر؟

قضية رأس المال الفكري بالجزائر

من الملاحظ من خلال هدف بحثنا أن قضية رأس المال الفكري بالجزائر، تأخذ بعدين:

الأول: طبيعة الاقتصاد الجزائري، الذي هو اقتصاد ريعي (يعاني مما يعرف بالمرض الهولندي) يعتمد بشكل أساس على النفط و هو ما أدى إلى إهمال غيره من القطاعات الاقتصادية. و على الرغم من المحاولات المتعددة للنهوض بالاقتصاد من خلال تنويع قاعدتها و تخفيض اعتمادها على النفط، إلا أنها باءت كلها بالفشل. فالجزائر فشلت مثلا في الوصول بحجم صادراتها خارج المحروقات إلى المليار دولار أمريكي (مثلا سنة 2007)

الثاني: طبيعة نظر الإدارة بشكل عام لرأس المال الفكري و مصدره الأساسي، أي المورد البشري، إذ ما تزال الإدارة الجزائرية في مختلف مستوياتها تعتبر البشر من المعطيات التي ينحصر دورها في تنفيذ ما يكلفون به من أعمال ومهام حسب الطرق والأساليب التي ترتضيها الإدارة، وليس من شأنهم إبداء الرأي أو المشاركة في تحليل المشكلات وعملية

الإدارة، فالموارد البشرية بذلك معطلة عن الإبداع وتنحصر مساهماتها في استنفاذ طاقاتها المادية من دون الطاقات الذهنية والفكرية.

إستراتيجية تطوير و تنمية رأس المال الفكري:

لا شك أن هناك العديد من الاستراتيجيات التي يمكن استخدامها لتحقيق هدف تثمين و تنمية رأس المال الفكري بالجزائر (و كذا بالدول العربية)، و هي يمكن أن تكون على المستوى الجزئي أي على مستوى كل مؤسسة على حدا، و يمكن أن تكون على المستوى الكلي أي في السياسات الكلية (الاقتصادية و الاجتماعية و غيرها..)

فيما يلي نورد لأهم السياسات أو الاستراتجيات التي يمكن استخدامها:

تطوير البحث العلمي و مناهج التعليم:

تعاني الجزائر كما معظم الدول العربية من ضعف التعليم والتكوين في الدول العربية. و لتوضيح لواقع التعليم العالي و البحث العلمي نورد الآتي:

يشير تقرير البنك العالمي إلى أن من بين 5.25 مليون عالم فإن حصة كل البلدان العربية 1.5% من مجموع العلماء أي ما يعادل 78750 عالم.

يعد القطاع العمومي هو الممول الرئيسي للبحث العلمي في الدول العربية إذ يفوق في معظم الأحيان 90% من مجموع التمويل المخصص للبحث و لتطوير مقارنةً بنسبة 3% يخصصها القطاع الخاص و7% توفرها مصادر مختلفة أخرى، وتشير المقاييس الدولية أن الدول التي تخصص أقل من 1% فإن أداء البحث العلمي والناتج عنه يكون ضعيف جداً، بينما الدول التي تنفق ما بين 1% إلى 1.6% فإن مستوى أداء البحث العلمي يكون متوسط، أما الدول التي تنفق أكثر من 1.7% إلى 2% فإن مستوى أداء البحث العلمي يكون فيها مثالي وجيد.

- غياب وحدات البحث والتطوير في معظم دوائر الدول القادرة على حصر المشكلات على نحو دقيق وسليم فضلاً عن عدم الرغبة في الإعلان عن عما هو موجود لديها من معلومات وعدم التعاون بين الجمعيات والهيئات العلمية والباحثين سواء في الجامعات أو المعاهد.
- ضعف الغلاف المالي المخصص للبحث العلمي: إن البلدان العربية، وحسب منظمة اليونسكو في 2004 وصل حجم إنفاق الدول العربية على البحث والتطوير 1.7 مليار

دولار ما نسبته 0.3 من الناتج القومي

- يمكن إرجاع أسباب ضعف هذا القطاع المهم الذي يعتبر الأساس الأول لتطوير رأس المال الفكري ببلد ما إلى الأسباب التالية:
- قدم المناهج التعليمية المستعملة في الدول العربية و التي تتوافق و بيئة التعليم العالي القديمة ولا تتوافق مع البيئة التعليمية الحالية خاصة في ظل المتغيرات الدولية التي فرضت بيئة تعليمية سماتها المعرفة والتي أساها المرود البشري.
- المناهج المستوردة من الدول المتطور الأخرى وعدم توافقها مع البيئة التعليم والتكوين العربية
- غموض المقررات المدرسة و غياب برامج واضحة و مفصلة للمحاور المدرسة لمعظم المواد
- ضعف مستوى الأستاذ مما يولد عدم القدرة على تطبيق المناهج والمقررات الدراسية
- ضعف مستوى الطالب: يقر كل الأساتذة والمعلمين في الوقت الراهن بضعف مستوى الطالب وهذا بالطبع يؤثر بشكل مباشر على المناهج و الطرق التعليمية المتبعة
- غياب هيئة مختصة في التخطيط استراتيجي للمناهج التعليمية على مستوى عالي في الحكومات العربية.
- عدم توافق و مواكبة البرامج والمناهج المتعبة للتطورات التكنولوجية الحالية
- انفصال المناهج التعليمية عن الواقع المؤسساتي
- شح فرص التطبيق العملي والتدريب الميداني التي تتوفر إلى حد ما في أجهزة ومرافق الدولة فقط

دور الإدارة في تنمية رأس المال الفكري

تحاول المنظمات المعاصرة رسم الإستراتيجيات ووضع الخطط والبرامج لتنمية واستثمار رأس المال الفكري في إبداع حلول مبتكرة ومنتجات جديدة وخدمات متميزة تحقق قدرات تنافسية، و لعل ذلك يساهم بشكل كبير في تثمين رأس المال البشري و الفكري في المجتمع ككل، و يمكن ذلك (على مستوى منشآت الأعمال) من خلال ما يلي:

اختيار الأفراد ذوي القدرات المعرفية

- توفير مناخ إيجابي يحابي اكتساب المعرفة وييسر للأفراد الوصول إلى مصادرها الداخلية والخارجية،
- حفز الأفراد على التعلم أي اكتساب مهارات وقدرات جديدة من خلال التعامل مع عناصر البيئة الداخلية والخارجية،
- التعرف المستمر على الرصيد المعرفي المختزن لدى الأفراد [رأس المال البشري أو المعرفة الكامنة] والعمل على تنميته بالتدريب والتوجيه والحفز،
- السعي لاستخلاص المعرفة الكامنة وتحويلها إلى أصــول فكرية [أي أصول معلنة ومملوكة للمنظمة]،
- التوثيق المنتظم والشامل لكافة العمليات الفكرية [عمليات التخطيط، الدراسات، التصميم، التغيير والتطوير،...] التي تتم في المنظمة وتأكيد حقوقها فيما يتحصل عليه الأفراد من معرفة بسبب مشاركتهم في هذه العمليات وتقنين أسلوب استفادة المنظمة منها،
- تحويل الأصول الفكرية إلى ملكية فكرية بتطبيق القانون المنظم وحفظ حقوق المنظمة،
- تحويل رأس المال الفكري إلى قيمة سوقية من خلال الاختراع والابتكار
- استثمار الاختراعات والابتكارات في دعم القدرات التنافسية للمنظمة.
- حالات المورد البشري من حيث إنتاج القيمة المضافة وإمكانية الاستبدال.

على مستوى المؤسسات:

الكثير من الشركات الجزائرية ما تزال تعتقد بأن تنمية مواردها البشرية وتدريبها إنما هو عبء ومضيعة للمال والجهد, الأمر الذي جعل الكثير منها لا تنظر إلى التدريب نظرة ايجابية استثمارية, وهذا بدوره انعكس سلبيا عليها حيث أن عدم توفر التدريب لكافة موظيفها يؤدي تلقائيا في صورته النهائية إلى عدم رفع كفاءتهم أو تطوير مهاراتهم والشكل الذي يتماشى مع عولمة القرن الحادي والعشرين, ويمكن علاج هذا القصور بأن ينمي المديرون رأس المال الفكري باستغلال المعلومات المتوفرة لدى الموظفين أنفسهم

وبالعمل على منحهم موقعا آمنا يمكنهم خلاله من المشاركة بأفكارهم ومرئياتهم في الاجتماعات الدورية, كما تأتي أهمية تنمية الموارد البشرية من حيث انها ذات تأثير مباشر في زيادة انتاجية السلع, فهناك علاقة طردية بين مستوى أداء وكفاءة الموظف وبين انتاجيته, فكلما كانت هناك عمالة متعلمة ماهرة قادرة على استخدام وتشغيل التقنية المتطورة كلما كانت أفضل في أدائها من غيرها غير المؤهلة

خاتمة:

توضح لنا من خلال البحث مدى أهمية رأس المال الفكري و قبل ذلك أهمية المصدر الأساسي له و هو المورد البشري

و من الواضح كذلك أن السعي لتحقيق تنمية شاملة و مستدامة يبتدئ من هذين العنصرين، لهذا حاولنا من خلال هذه الورقة البحثية إثارة نقاط للنقاش أكثر من محاولتنا عرض كيفية تثمين و تثمين رأس المال الفكري.

لعل من المنهجيات التي يمكن استخدامها في إدارة رأس المال الفكري و كذا الموارد البشرية في نظم متطورة تتجه إلى بناء ثقافة تنظيمية إيجابية تحابي الإبداع والابتكار وتكافئ على الإنجاز الفكري و تركز الإدارة المعاصرة على حفز الأفراد وجماعات العمل لبيان ما لديهم من خبرات ومعارف و إشراك المنظمة فيما تراكم لديهم من أفكار ومهارات وقدرات فكرية وذهنية، وعدم اكتنازها وحجبها عن التطبيق الفعال لتحقيق أهداف المنظمات و من ثم الأهداف الكلية للدولة.

التوصيات و المقترحات:

لتحقيق بعض الأهداف التي نسعى لتحقيقها و المتمثلة كما أشرنا في تطوير رأس المال الفكري و توجيهه لتنويع القاعدة الصناعية بالجزائر، فإننا نقترح ما يلي:

العمل على زيادة الوعي العام الوطني بالمعرفة الاقتصادية ونشر وترسيخ هذه الثقافة في وقت يشهد فيه الاقتصاد الدولي تحولات متسارعة، من خلال الملتقيات و الندوات (كما هو حال هذه الندوة)

الاطلاع على التجارب الدولية المختلفة في مجال الاقتصاد المعرفي وتسليط الضوء على أهمية الاستغلال الأمثل للعلم والمعرفة في المنطقة العربية وتوجيه رأس المال الفكري

لتنويع القاعدة الاقتصادية وتطوير فلسفة الاقتصاد المرن والمتجدد ودوره في مواجهة التغيُّرات الاقتصادية وتحويل الجزائري و الاقتصاديات العربية التقليدية المعتمدة على الموارد الأولية إلى اقتصاد معرفي وعلمي مقروناً بالإبداع البشري.

العمل على تحسين طرق تطوير الإبداع والأفكار التي تحقق العائد المادي لروَّاد الأعمال والمستثمرين وتفتح مجالات أكبر لإنتاج منتجات وخدمات متطورة تزيد من انتشار مساهمة الاقتصاد المبني على المعرفة بالمملكة والوطن العربي بشكل عام.

العمل على إدماج الشباب (طلاب الجامعات خاصة) في الاقتصاد المعرفي من خلال الوقوف على آمالهم وتطلعاتهم نحو مشاركة فاعلة أولاً لفهم المشكلات والتحديات التي تواجه الاقتصاد ككل، ثم ثانياً المساهمة في تحقيق تنمية مستدامة

obeikan.com

الهوامش:

1. عبد الرحمن بن أحمد هيجان، «رأس المال الفكري: إستراتيجية التحول من الفئة العامة إلى الفئة المتميزة»، 1427هـ
2. د. فاطمة البريكي، «اقتصاد المعرفة»، موقع دروب: http://www.doroob.com/?p=4531
3. لقد بدأ الاهتمام بموضوع رأس المال الفكري منذ بداية التسعينات الميلادية عندما أطلق رالف ستير Ralph Stayer مدير شركة جونسون فيلي للأطعمة عبارة «رأس المال الفكري» حيث قال «في السابق كانت المصادر الطبيعية أهم مكونات الثروة الوطنية وأهم موجودات الشركات ، بعد ذلك أصبح رأس المال متمثلاً في النقد والموجودات الثابتة هما أهم مكونات الشركات والمجتمع ، أما الآن فقد حل محل المصادر الطبيعية والنقد والموجودات الثابتة رأس المال الفكري الذي يعد أهم مكونات الثروة الوطنية وأغلى موجودات الشركات» (المفرجي وصالح ، 2003 ، ص14).
4. سعيد شعبان حامد، «الاتجاهات الحديثة لإدارة الموارد البشرية»، اللجنة العلمية الدائمة لإدارة الأعمال، كلية التجارة، جامعة الأزهر، 2006، ص31-32.
5. سمية أمين علي، "المحاسبة عن رأس المال الفكري: دراسة تحليلية مع التطبيق على رأس المال البشرى"، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين ، كلية التجارة – جامعة القاهرة العدد الستون ، 2003 ، ص 266.
6. أحمد سيد مصطفى، «إدارة الموارد البشرية: الإدارة العصرية لرأس المال الفكري» القاهرة، 2004.

المراجع:

1. سعيد شعبان حامد، "الاتجاهات الحديثة لإدارة الموارد البشرية»، اللجنة العلمية الدائمة لإدارة الأعمال، كلية التجارة، جامعة الأزهر، 2006.
2. أحمد سيد مصطفى، «إدارة الموارد البشرية: الإدارة العصرية لرأس المال الفكري»، القاهرة، 2004.
3. عبدالرحمن بن أحمد هيجان، « رأس المال الفكري: إستراتيجية التحول من الفئة العامة إلى الفئة المتميزة»، 1427هـ
4. د. فاطمة البريكي، «اقتصاد المعرفة»، موقع دروب: http://www.doroob.com/?p=4531
5. سمية أمين علي، «المحاسبة عن رأس المال الفكري: دراسة تحليلية مع التطبيق على رأس المال البشرى»، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، كلية التجارة – جامعة القاهرة، العدد الستون، 2003.

openkan.com